السفير

الثلاثاء 21-12-2010 العدد 11776

6

السلامة والأمن في «الفضاء السيبيري» في «الأنطونيّة»: قوانين لمكافحة جريمة المعلوماتية وانتهاك الخصوصية

كيف نفرض السلامة والأمن على الأفراد والمؤسسات في مجتمعات واقعية، من خلال الفضاء السيبيري؟ أسئلة طرحت في المؤتمر الدولي عن «اليوم العربي للسلامة والأمن في الفضاء السيبيري» الذي افتتحته أمس كلية هندسة المعلومات والاتصالات في الجامعة الأنطونيّة وبالتعاون مع المرصد العربي للسلامة والحماية في الفضاء السيبيري، وبرعاية وزير العدل إبراهيم نجار، ممثلاً بمستشارته الدكتورة لارا كرم البستاني. وشارك في المؤتمر أكثر من عشرين خبيرًا أكاديميًّا من البلدان العربية والأجنبية الذين يقاربون الموضوع من نواح عدة منها الأكاديمية والقانونية والتشريعية.

يعرف الفضاء السيبيري بأنه عالم الانترنت أو فضاء المعلومات. ولتأمين الأمن والثقة المطلوبة لانتشار الخدمات الرقمية، يتوجب إرساء نظام تشريعي متكامل يبنى على اطر تشريعية، بالإضافة الى العمل على سن قوانين لمكافحة الجريمة السيبيرية على أنواعها بدءاً من انتهاك الخصوصية والمعطيات الشخصية والملكية الفكرية وتخريب الشبكة والاستغلال غير الشرعي للشبكة وصولاً الى الإرهاب عبر الانترنت.

وجاء انعقاد المؤتمر تلبية لحاجة مواجهة تحديات التشريع الخاص بتكنولوجيا المعلومات، في ظل ما يعانيه لبنان من خرق إسرائيلي للاتصالات الأرضية الخلوية، وعمليات التجسس، التي كان آخرها اكتشاف أجهزة مراقبة في صنين والباروك.

واستغرب رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإنابة الدكتور عماد حب الله، كيف يتقدم لبنان بشكوى الى مجلس الأمن ضد الانتهاكات الإسرائيلية لوضعها أجهزة المراقبة في الباروك وصنين، وعدم التقدم بأي شكوى لجهة خرق العدو لشبكة الاتصالات الهاتفية. وأكد لـ«السفير» أن على الدولة تحمل مسؤولياتها في هذا الخصوص، لأنه الطريق الأول لحفظ الحق. ورأى أن الانقسام السياسي في البلد يؤثر على حقوق لبنان، ويجعله عرضة لاعتداءات من هذا النوع، «طالما لم يسارع الى التقدم بشكوى لوقف تكرار مثل هذه المحاولات، لا سيما أن العدو لم ينف هذه الوقائع، خصوصاً لجهة الخط المزدوج في الهاتف النقال بعدما تم إثباته علميا، وكل من يقول عكس ذلك، فيكون لغير مصلحة لبنان».

وحول ما حققته الجامعة بعد انقضاء عام على انعقاد المؤتمر الأول في الجامعة الأنطونية، أوضح لـ«السفير» أمين عام الجامعة الأب فادي فاضل ان الحراك تركز على لجنة تكنولوجيا المعلومات النيابية بغية إصدار قانون لمراعاة القانون السيبيري، بالإضافة الى مجموعة استشارات تقنية، وسلسلة أبحاث تم نشرها في مجلات علمية دورية حول تعزيز الأمن السيبيري، وأربعة أبحاث لطلاب من الجامعة تم نشرها في هذا الإطار.

ولفت رئيس البرنامج القومي لإصلاح التشريك في مركز المعلومات في رئاسة الحكومة المصرية اللواء فؤاد عبد القادر، «السفير» الى أن انعقاد المؤتمر يتزامن مع الاحتفال باليوبيل الفضي لإنشاء المركز الذي كان طليعياً في إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى الشرق الأوسط. وشدد على «أهمية انعقاد مؤتمرات كهذه، التي تراعي توازن المصالح بين الدول، خصوصا في حرية الإفصاح وتداول المعلومات، والثانية في أمن المعلومات والخصوصية».

وأشار الى أن المركز وقع الكثير من الاتفاقات وقد انضم إليها لبنان بالتعاون مع المرصد السيبيري في مجال أمن المعلومات.

أفتتح المؤتمر بحضور رئيس الجامعة الأب أنطوان وجمع من إداريي الجامعة وطلابها، ولفت عميد كلية الهندسة الدكتور بول غبريل إلى أن «عالماً جديداً دخل الى عالمنا. هو عالم افتراضي ولكن تبعاته واقعية. عالم تتوفر فيه عناصر تسهّل انتشار الجريمة السيبيرية وتصعّب الوصول الى القرائن وملاحقة المجرمين وتحديد هويتهم. من هذه العناصر تلاشي الحدود الجغرافية، ذوبان الهوية وعدم وجود حدّ واضح بين الافتراضي والواقعي». أضاف: «لتلاشي الحدود الجغرافية مع الانترنت والامتداد على مدى الكرة الأرضية انعكاس واضح على ضبط الجريمة السيبيرية».

وألقت كلمة المرصد العربي للسلامة والامن في الفضاء السيبيري الدكتورة منى الأشقر جبور، ثمنت فيها تجاوب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع مبادرة إنشاء مرصد للسلامة والأمن السيبيري بتوجيه من الوزير نجار. وقالت: «نجتمع اليوم والأمن هاجسنا، والفضاء السيبيري ميدان اهتمامنا، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات على المستويات الشخصية والمؤسساتية والحكومية من خلال اعتبارات عدة اهمها: إدراك حجم المخاطر، الاحساس بمدى المسؤولية، والحاجة المتعاظمة والملحة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات».

وألقت الدكتورة لارا كرم البستاني كلمة راعي المؤتمر مشيرة الى أن وزارة العدل تعلق أهمية كبرى على موضوع الأمن والسلامة السيبيرية. وأعلنت في هذا السياق أن الوزارة مستعدة للتعاون مع الجهات المختصة لتطوير الأطر القانونية ولاعتماد الآليات الحديثة لتأمين حماية حقيقية للفضاء السيبيري.

ثم بدأت جلسات المؤتمر فترأس الجلسة الأولى الأب فاضل، وتناولت موضوع «الحاجة الى التعاون العالمي». وطرح فاضل فرضية أن «١٩١٤ هي بداية الحرب العالمية الأولى، ١٩٣٩ هي بداية الحرب العالمية الثانية، فهل تكون ٢٠١٠ بداية الحرب السيبيرية الأولى؟». وتناول قضية «ويكيليكس» معتبرا أنها بمثابة اختبار لأهمية تحديد المسؤوليات في العالم الرقمي وضرورة التعاون العالمي لإحقاق الامن.

ثم تطرق كل من الرئيس السابق للجنة الخبراء التابعة للمفوضية الأوروبية التي أعدت اتفاقية الجرائم الحاسوبية وبروتوكولها الملحق البروفسور هنرك كاسبرسن، عن «جهود المفوضية الأوروبية في مواجهة تحديات الجريمة السيبيرية»، والمدير العام للوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية في تونس الدكتور بلحسن زواري عن «السلامة والأمن السيبيريين: التحديات والإمكانات في العالم العربي»، والدكتور عماد حب الله عن «السياسة والاستراتيجية في التنظيم لتحقيق الحماية والسلامة»، والوزير المفوّض ومدير إدارة المعلومات والمكتبة في جامعة الدول العربية الحبيب المولهي عن «الجهود العربية».

وتناولت الجلسة الثانية التي رأسها رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات النيابية النائب أحمد فتفت موضوع «تحديات التشريع الخاص بتكنولوجيا المعلومات»، وتحدث فيها كل من أستاذ القانون في «جامعة المولى إسماعيل» في المملكة المغربية الدكتور أمين إعزان عن «تقرير حول التشريع المغربي المتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصال»، والأستاذة المحاضرة في القانون الخاص في مختبر قانون العلاقات الدولية للأسواق والمفاوضات في كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس الدكتورة سلمى خالد عن «التشريع التونسي في الحماية من الجريمة السيبيرية»، الدكتور خليل خيرالله و الدكتورة منى الاشقر جبور من «الجمعية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات» عن تقرير حول «الإطار التشريعي والتنظيمي للسلامة والأمن السيبيري في لبنان»، والقاضي الدكتور وسيم حجار من وزارة العدل عن «إشكاليات مشروع قانون المعاملات الالكترونية في لبنان».

وتناولت الجلسة الثالثة القطاع الخاص والعام في المواجهة والحماية.

تستمر أعمال المؤتمر اليوم، على أن تعقد غداً الأربعاء طاولة مستديرة تعالج «آليات وأفاق التعاون العربي».

عماد الزغبي

البستاني تتسلم درعا من اللواء عبد القادر في حضور الأب مرهج والأب نجيب بعقليني (فادي أبو غليوم)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"